مركز الدراسات الآسيوية
CENTER FOR ASIAN STUDIES

# قضايا الأمن فى آسيا

تحرير

أ. د. هدى ميتكيس  السيد صدقى عابدين

مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤

# قائمة المحتويات


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| مقدمة الكتاب ..... | ب |
| الفصل الأول: مفهوم الأمن فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة<br>د. مصطفى علوى..... | ١ |
| الفصل الثانى: الرؤى الآسيوية الكبرى للأمن فى آسيا<br>د.حسن أبو طالب ..... | ٢٥ |
| الفصل الثالث: الأمن فى آسيا بين الرؤيتين الأمريكية والروسية<br>د. زينب عبد العظيم ..... | ٦٧ |
| الفصل الرابع: سباقات التسلح والأمن الآسيوى فى ظل النظام العالمى الجديد<br>د.سيد أبو ضيف أحمد ..... | ١١٥ |
| الفصل الخامس: الأبعاد الأمنية لقضايا إعادة التوحيد فى آسيا:<br>كوريا وتايوان<br>د. ماجدة صالح ..... | ١٤١ |
| الفصل السادس: قضية كشمير وانعكاساتها على الأمن الآسيوى<br>د. محمد سعد أبو عامود ..... | ١٧١ |
| الفصل السابع: النزاعات حول الجزر فى آسيا وانعكاساتها<br>على الأمن الآسيوى<br>د. نورهان الشيخ ..... | ١٩٩ |
| الفصل الثامن: الأمن فى المناطق الرخوة: حالة آسيا الوسطى<br>د. إبراهيم عرفات ..... | ٢١٩ |
| الفصل التاسع: الترتيبات الأمنية فى آسيا<br>د. أحمد الرشيدى ..... | ٢٥٧ |
| الفصل العاشر: إجراءات بناء الثقة كمدخل لتحقيق الأمن فى آسيا<br>عبد الرحمن عبد العال ..... | ٢٧٩ |
| الفصل الحادى عشر: التهديدات غير العسكرية للأمن فى آسيا<br>مدحت أيوب ..... | ٣١٣ |
| الفصل الثانى عشر: أثر الأزمة المالية الآسيوية عل الأمن الآسيوى<br>السيد صدقى عابدين ..... | ٣٣١ |
| قائمة المشاركين ..... | ٣٦٠ |

# الفصل السابع

# النزاعات حول الجزر في آسيا وانعكاساتها علي الأمن الآسيوي

د. نورهان الشيخ

## مقدمة

للعامل الجغرافى دوره وتأثيره فى رسم السياسة الخارجية للدول وتحديد نمط التفاعلات فيما بينها صراعية كانت أم تعاونية. وإذا كانت الكتابات الأولى فى هذا الاطار قد أعطت ثقل كبير للمتغير الجغرافى بل أن البعض اعتبره العامل الأساسى المحدد للسياسة الخارجية والتفاعلات بين الدول فيما عرف بمدرسة "الحتمية الجغرافية". وقد كان من أبرز هذه الاسهامات ما قدمه ماكيندر حول "قلب الأرض"، وسبيكمان حول "دول الحافة"، وماهان حول "القوى البحرية"، وهوشوفر حول "المجال الحيوى للدولة". فإن التقدم التكنولوجى خاصة فى مجال التكنولوجيا العسكرية قد قلل نسبياً من أهمية العامل الجغرافى ودوره خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية، وذلك فى ظل الصواريخ العابرة القارات وغيرها من الأسلحة المتقدمة ذات القدرة التدميرية العالية والتى يمكن توجيهها لدول ليست بالضرورة قريبة جغرافياً.

إلا أن هذا لا يعنى أن الجغرافيا قد فقدت تأثيرها تماماً كمحدد للسياسة الخارجية للدول ومن ثم التفاعلات فيما بينها. فما زال للجغرافيا دورها فى هذا الإطار، وذلك من عدة جوانب: أولها، الموارد المتاحة للدولة والتى تؤثر بدورها فى إمكانات الدولة، وقدرتها على اتباع سياسة خارجية مستقلة نسبياً، وبناء قدرات عسكرية متطورة. وكذلك فى قدرتها على منح القروض والمساعدات لدول أخرى الأمر الذى يتيح لها قوة وتأثير على الصعيد الدولى. ثانيها، عمق المساحة المتوفرة للدولة وما قد تتضمنه من تضاريس كالجبال وما إذا كانت الدولة عبارة عن جزيرة أو مجموعة جزر، كل هذا يمنح الدولة قدراً من الأمن، ويجعل فرض السيطرة عليها أو إجراء عمل عسكرى بها أمراً ليس باليسير. وكما تمنح الجغرافيا مزايا لدولة ما أو تؤدى إلى تقارب بين دولتين أو أكثر فإنها قد تسهم فى خلق نزاعات بين الدول لعل من أبرزها وأكثرها شيوعاً النزاعات حول الحدود، وحول المناطق الغنية بالموارد وذات الأهمية الاستراتيجية ومنها الجزر.

فللجزر أهمية كبيرة وهى مثار للنزاع بين الدول فى العديد من مناطق العالم, وذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات: أولها، أهمية المناطق المحيطة بالجزر كمصائد للأسماك، ومن ثم فإن السيادة عليها تمكن الدولة من إقامة مناطق اقتصادية لاستغلال الثروة السمكية فى المياه المحيطة بها. ويعتبر النزاع حول مصائد الأسماك من أقدم النزاعات فى العالم وكان من أبرزها النزاع حول مصايد السردين فى المحيط الهادى (سالمون المحيط الهادى الشمالى) مما دفع الدول المتنازعة إلى تعيين حدود شبه دولية ومعترف

بها لمجالات نفوذ كل دولة ومصائدها فى شمالى المحيط الهادى. ثانيها، بعض الجزر المتنازع عليها غنية بالثروات المعدنية لاسيما النفط، والغاز الطبيعى والمعادن الأخرى. كما أن المياه المحيطة بها قد تكون غنية بهذه الثروات أو ببعض الموارد الطبيعية ذات الأهمية مثل الإسفنج واللؤلؤ وغيرها. ثالثها، لبعض الجزر موقعاً استراتيجياً هاماً يمكن الدولة التى تتمتع بالسيادة عليها من التحكم فى طرق تجارية مهمة أو فى خطوط الملاحة البحرية الدولية. ولهذه الأسباب وغيرها صارت السيادة على الجزر مثار خلاف ونزاع بين الدول فى مناطق عديدة منها القارة الآسيوية. وسوف يركز هذا الفصل على خمسة من أبرز نزاعات الجزر فى آسيا وهى النزاع حول: جزر الكوريل، جزر توكدو (تاكشيما)، جزر دياويو (سينكاكيو)، جزر سبراتلى، جزر باراسيل.

ولهذه النزاعات تأثيرات عديدة بالغة الأهمية والخطورة على الأمن الآسيوى حيث تخلق مناخاً من التوتر بين الدول المتنازعة ليس فقط يعوق تطوير العلاقات فيما بينها وإنما ينذر بنشوب نزاع مسلح بين الدول المتنازعة فى بعض الحالات.

وفى هذا الإطار يحاول هذا الفصل الإجابة عن عدة تساؤلات منها:

ما هى الحالة الراهنة للنزاع حول المجموعات الخمس من الجزر، وذلك من حيث حدة النزاع، وترتيبه فى أولويات السياسة الخارجية للدول المتنازعة وأجندة العلاقات فيما بينها؟ وما هو تأثير هذه النزاعات على الأمن فى آسيا؟ وهل هى تحت السيطرة وتم احتواءها أم تشهد تصعيداً يهدد الأمن؟ وهل يقتصر التهديد على الدولتين أو الدول المتنازعة أم إن آثاره يمكن أن تمتد لنطاق أوسع يشمل دول أخرى آسيوية وغير آسيوية؟ ما هى سبل إدارة هذه النزاعات من جانب أطرافها، ومدى إمكانية تسويتها بالطرق السلمية؟. ومن ثم سينقسم هذا الفصل إلى قسمين، يعرف أولهما بأبرز النزاعات حول الجزر فى آسيا، فى حين يتناول ثانيهما أثر هذه النزاعات على الأمن فى آسيا.

## (١)
## التعريف بأبرز النزاعات حول الجزر فى آسيا

إن الوقوف علي أثر النزاعات حول المجموعات الخمس من الجزر على الأمن الآسيوى يقتضى فهماً لأبعاد هذه النزاعات وأسبابها، ومواقف أطرافها، والحالة الراهنة للنزاع. وفيما يلى تفصيلاً لهذه الأبعاد فيما يتعلق بكل نزاع من النزاعات الخمس.

## أولاً: النزاع حول جزر الكوريل

تقع جزر الكوريل الأربع: شيكوتان، وهابوماى، وايتوروفو، وكوناشيرى، شمال جزيرة هوكايدو اليابانية، فى أقصى شمال أرخبيل اليابان وقبالة أقصى الشرق الروسى. وتبلغ مساحة الجزر حوالى ٥٠٠٠كم٢، وتشير المصادر الروسية إلى أن الجزر الأربع آهله بحوالى ١٦ ألف نسمة (عام ٢٠٠٠) وأنه قد تم طرد اليابانيين منها. ولهذه الجزر أهميتها البالغة نظراً للمساحات البحرية الغنية بالأسماك من حولها والتى تصل إلى ٥٧ ألف ميل بحرى مربع من ناحية، ولأهميتها الاقتصادية من ناحية أخرى، حيث يتوافر فيها الإسفنج والمنجنيز والمعادن كالقصدير والزنك والنحاس والنيكل كروم، بالإضافة إلى احتياطات كبيرة من التيتانيوم والماجنيت.

ويرجع النزاع بين روسيا واليابان حول جزر الكوريل بجذوره إلى القرن ١٩. وفى عام ١٨٥٥ وقع البلدان اتفاقية تم بمقتضاها تقسيم الجزر الأربع فيما بينهما. وفى عام ١٩٠٥ وقع البلدان اتفاقية تضمنت تنازل روسيا عن السيادة على جنوب سخالين لليابان فى مقابل سيادتها على جزر الكوريل الجنوبية. إلا أنه فى الأيام الأخيرة التى سبقت انتهاء الحرب العالمية الثانية قام الاتحاد السوفيتى بالاستيلاء على جنوب سخالين مع احتفاظه بالسيادة على جزر الكوريل وذلك تحت دعاوى أمنية.

وفى إطار اتفاق الهدنة بين البلدين عام ١٩٥٦ والذى أعاد العلاقات الدبلوماسية بينهما، وافقت روسيا على إعادة أثنين من الجزر الأربع إلى اليابان مقابل توقيع معاهدة سلام وتطبيع العلاقات بين البلدين، إلا أن الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ حتى الآن[١].

## ثانياً: النزاع حول جزيرة توكدو أو (تاكشيما)

توكدو (كما تطلق عليها كوريا) أو تاكشيما (كما تطلق عليها اليابان) هى جزيرة صغيرة تقع فى بحر اليابان وتبعد ٤٨ ميل بحرى شرق جزيرة يلونج الكورية و٨٦ ميل بحرى غرب جزيرة أوكى اليابانية. وهى عبارة عن نتوء صخرى مساحته ١٨٦م٢ وأراضيها ذات طبيعية صخرية بركانية، ومن ثم فليس لها أهمية اقتصادية تذكر، ولا تصلح للزراعة أو التعدين كما أنها غير مأهولة بالسكان نظراً لعدم توافر المياه الصالحة للشرب بها ولطبيعتها الصخرية. وتكمن أهميتها فى مناطق الصيد المحيطة بها نظراً لغنى المياه من حولها بالموارد السمكية واحتمالات وجود معادن فى قاع البحر.

ويعود النزاع بين كوريا واليابان حول الجزيرة الى ١٨ يناير ١٩٥٢ عندما أعلن

الرئيس الكورى سونج مان رى ما يسمى "بخط السلام" أو "خط رى" والذى تضمن فرض سيطرة كوريا على مجموعة البحار التى تحيط بها ومنها جزيرة توكدو ومناطق الصيد المحيطة بها مما دفع الحكومة اليابانية الى تقديم احتجاج رسمى فى نفس اليوم مؤكدة أحقيتها فى هذه الجزر. ومنذ ذلك الحين ترسل والحكومة اليابانية مذكرة سنوية لكوريا بهذا الخصوص. وتؤكد اليابان سيادتها على الجزيرة منذ عام ١٩٠٥ عندما أصدر حاكم منطقة شيمناى باليابان مرسوم رقم ٤٠ والخاص بتسمية جزيرة ليان كورت باسم تاكشيما ووضعها تحت السلطة الإدارية لرئيس جزر أوكى التى تعتبر جزء من مقاطعة شيمناى اليابانية. وأن الجزيرة قبل هذا التاريخ كانت جزيرة مهجورة لا تتبع أى دولة. هذا فى حين تؤكد كوريا أن الجزيرة جزء من أراضيها منذ عام ٥١٢، وأنه بمقتضى تصريح القاهرة عام ١٩٤٢ وتصريح بوتسدام عام ١٩٤٥، فإن اليابان تعترف بالاستقلال التام لكوريا وتتنازل عن أيه حقوق لها فى كوريا بما فى ذلك الجزر المجاورة. ومن ثم فإن توكدو لا تدخل ضمن السيادة اليابانية[٢].

ولعل هذا يضفى بعداً أخراً لقضية جزيرة توكدو (تاكشيما)، وهو ذلك المتعلق بسيادة الدولة وكرامتها والخبرة التاريخية للعلاقات الكورية اليابانية. فرغم اعتذار اليابان رسمياً لكوريا الجنوبية عن ما لحق بالشعب الكورى من آلام ومعاناة خلال فترة الاستعمار اليابانى لكوريا، إلا أن الكوريين مازلوا يشعرون بمرارة ما ارتكبه اليابانيون، ويؤدى هذا إلى درجة عالية من الحساسية تجاه قضية توكدو. والإصرار على عدم التفريط فيها تأكيدا لسيادة كوريا. ولعل المظاهرات التى شهدتها مدينة سول فى فبراير ١٩٩٦ احتجاجاً على مطالبة اليابان بالجزيرة، وقيام المتظاهرون بحرق العلم اليابانى لهو أبلغ تعبير عن ذلك[٣].

## ثالثاً: النزاع حول جزر دياو (سينكاكيو)

تتألف جزر دياو (كما تطلق عليها الصين) أو سينكاكيو (كما تسميها اليابان) من ثمانى جزر غير مأهولة بالسكان وذلك نظراً للطبيعة البركانية فى خمسة جزر منها، والصخرية فى الثلاثة الأخرى. والجزر تحت السيادة اليابانية، وتطالب كل من الصين وتايوان بأحقيتها فى السيادة عليها[٤]. ففى ٢٥ فبراير ١٩٩٢ أصدرت الصين قانون الإقليم البحري الذى اعتبر دياو جزءاً من الإقليم الصينى. وتستند الصين فى دعواها إلى أن الجزر كانت تاريخياً تتبع الصين، وأن هناك إشارة واضحة للجزر فى الخرائط

والسجلات الصينية منذ عام ١٤٠٣، وأنها كانت تستخدم كقاعدة للصيد من جانب الصيادين الصينيين، وكانت تتبع تايوان إدارياً والتى كانت بدورها جزءاً من الصين. إلا أنه عقب هزيمة الصين فى الحرب الصينية اليابانية، تنازلت الصين فى عام ١٨٩٥ عن تايوان وجزر دياويو (باعتبارها تتبع تايوان) لليابان. ولكن فى نهاية الحرب العالمية الثانية عادت تايوان إلى الصين وذلك بمقتضى اتفاقية القاهرة عام ١٩٤٣، وإعلان بوتسدام. وكان من المفترض أن تعود جزر دياويو أيضاً إلى السيادة الصينية.

ولم تحظ الجزر باهتمام يذكر إلا فى أعقاب إعلان اللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الاقصى التابعة للأمم المتحدة E C A F E فى عام ١٩٦٩ عن احتمال وجود نفط بهذه الجزر وبالمنطقة المحيطة بها. وهو ما دفع اليابان فى عام ١٩٧٠ إلى توقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة تم بمقتضاها ضم جزر دياويو إلى جزر أكيناوا اليابانية(٥). وقامت اليابان بابلاغ تايوان في سبتمبر ١٩٧٠ بأنها لن تسمح لها باستغلال النفط المحتمل في منطقة الجزر. في حين قامت تايوان بوضع العلم التايوانى على الجزر. وفى ديسمبر ١٩٧٠ قامت الصين بالتدخل في النزاع باعتبار دياويو وتايوان جزءاً من الأراضي الصينية.

ولا ترجع أهمية الجزر لاحتمال وجود البترول بها ولكن بالنظر لكونها تمس الشعور القومى خاصة لدى الصين وتايوان. كما أنها ترتبط بباقى الخلافات حول الجزر فى المنطقة. فتنازل أياً من الدول المتنازعة عن ادعاءاتها يفتح المجال للتنازل فى القضايا المتعلقة بجزر أخرى. فتنازل الصين عن حقوقها فى جزر دياويو (سينكاكيو) يضعف من موقفها فيما يتعلق بجزر سبراتلى وباراسيل. كما أن تأكيد الصين لسيادتها عليها يعنى تأكيد سيادتها على تايوان باعتبارها جزءاً من تايوان كذلك الحال بالنسبة لليابان، فتنازلها عن الجزر يؤدى إلى إضعاف موقفها فيما يتعلق بجزر الكوريل وتوكدو (تاكشيما). هذا فضلاً عن أن جزر دياويو هى أحد الرموز القومية التى تستخدمها الأحزاب اليمينية فى اليابان لمهاجمة الحكومة.

## رابعاً: النزاع حول جزر سبراتلى

تتكون جزر سبراتلى من ٣٣ جزيرة و ٤٠٠ من الجزيرات (جزر صغيرة). وتقع على بعد ٣٠٠ ميل بحرى جنوب هونج كونج و ١٤٥ ميل بحرى شرق ميناء دانانج بفيتنام. وسميت الجزر باسم هنرى سبراتلى الذى اكتشفها فى أواخر القرن الثامن عشر. وخلال الفترة من ١٩٣٩ ـ ١٩٤٤ قامت اليابان باحتلال جزر سبراتلى واستخدمتها

كقاعدة بحرية لها خلال الحرب العالمية الثانية. وفى مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٥١ أقرت اليابان تخليها عن أى حقوق لها فى الجزر، إلا أنه لم يتم تحديد إلى من ستؤول السيادة على الجزر.

ولهذه الجزر أهميتها بالنظر إلى عدة اعتبارات: أولها، أنها من أغنى مناطق الصيد نظراً لغناها بالثروة السمكية. ثانيها، يعتقد أن بها كميات ضخمة من البترول والغاز الطبيعى. ثالثها، أنها تتحكم فى طرق تجارية هامة نظراً لوقوعها على خطوط الملاحة البحرية الدولية.

ونظراً لأهمية الجزر وموقعها الاستراتيجى تتنازع السيادة عليها ست دول، البعض منها يطالب بالسيادة الكاملة عليها وهى: الصين وفيتنام وتايوان. فى حين تطالب الدول الأخرى بالسيادة على أجزاء منها قريبة من حدودها وهى: ماليزيا، الفلبين، برونای. وبداية كان النزاع مقصوراً على الدول الخمس فيما عدا برونای، إلا أنه فى عام ١٩٨٤ قامت برونای بإقامة منطقة صيد فى "لويزا" جنوب جزر سبراتلى ولكنها لم تعلن رسمياً عن مطالب لها فى الجزر.

وقد أصدر البرلمان الصينى فى ٢٥ فبراير ١٩٩٢ قانوناً يقضى بملكية الصين وسيادتها على جزر سبراتلى ومياهها الإقليمية، ومجالها الجوى مستخدماً الاسم الصينى لها وهو "نانشا"، ويخول للأسطول الصينى حق استخدام القوة لمواجهة أى تعدى أو تجاوز من جانب الدول الأخرى فى منطقة الجزر، مما اعتبر تحدياً للأطراف الأخرى فى النزاع[٦].

## خامساً: النزاع حول جزر باراسيل (سيشا)

هى مجموعة من الجزر تقع فى بحر الصين الجنوبى فى المنطقة ما بين فيتنام والصين. وتطلق عليها فيتنام باراسيل فى حين تسميها الصين سيشا، وتتنازع الدولتين السيادة عليها. وكانت الصين قد احتلت الجزر فى عام ١٩٧٤، ونظراً لانشغال فيتنام الشمالية بالحرب ورد العدوان الأمريكى على أراضيها وحاجتها للمساعدات الصينية من ناحية، واعتقادها بأن السيادة الصينية على الجزر ستحول دون استغلال الولايات المتحدة لها كقاعدة للهجوم على أراضيها فإنها غضت الطرف عن احتلال الصين للجزر ولم تحاول ردع الصين أو الاحتجاج على ذلك.

ويعتبر صمت فيتنام هذا أحد نقاط الضعف فى مطالبتها الحالية بالجزر. ومن ثم فإن فيتنام عادة ما تستند فى دعاواها بأحقيتها فى الجزر على المذكرة الرسمية التى تقدمت بها حكومة فيتنام الجنوبية فى أوائل عام ١٩٥٦ وأكدت فيها سيادتها على جزر باراسيل، وكذلك إلى المراسيم التى أصدرتها لتعيين السلطة الإدارية التابعة لها فى الجزر واحتفاظها بحامية فيها حتى هزيمة قواتها واحتلال الصين للجزر فى عام ١٩٧٤[٧].

## (٢)
## أثر نزاعات الجزر على الأمن فى آسيا

للنزاعات الخمس السابقة انعكاسات عدة على الأمن فى شرقى آسيا، تتدرج من حيث الخطورة والأهمية وذلك من التهديد المباشر للأمن بنشوب نزاع مسلح بين الدول المتنازعة، إلى إشاعة جو من التوتر فى العلاقات بين هذه الدول، فالوقوف كحجر عثرة فى طريق تنمية العلاقات وتطويرها بين الدول المتنازعة. وصحيح أن الحالتين الأخيرتين لا تمثلان تهديداً مباشراً للأمن إلا أن استمرار النزاع دون تسوية يخلق حالة من التوتر والترصد يمكن أن تؤدى إلى التصعيد والتهديد المباشر للأمن، الأمر الذى يصعب معه تحقيق الاستقرار والأمن. وفيما يلى تفصيلاً لذلك.

### أولاً: التهديد بنشوب نزاع مسلح

تمثل نزاعات الجزر تهديداً مباشراً على الأمن الآسيوى من حيث إمكانية تطورها إلى نشوب نزاع مسلح بين الأطراف المتنازعة التى تعتبر من أكثر دول العالم سكاناً. وهو احتمال قائم وقوي خاصة فى حالة النزاع حول جزر باراسيل، وجزر سبراتلى. وقد حدثت بالفعل اشتباكات بين هذه الدول لعل ابرزها وأهمها: النزاع المسلح الذى حدث بين الصين وفيتنام فى ١٩ يناير ١٩٧٤ حول جزر باراسيل (سيشا) حين قامت الصين بإغراق أحد الزوارق التابعة لأسطول فيتنام الجنوبية والقاء القبض على ٤٠ من جنود الحامية الفيتنامية بالجزر واحتلالها. والنزاع الذى حدث فى عام ١٩٨٨ بين الصين وفيتنام فى منطقة جزر سبراتلى، وذلك حين قامت الصين بإغراق ثلاثة زوارق بحرية فيتنامية وسيطرت على ست جزر، مما أدى لمقتل ٧٢ جندياً فيتنامياً. والقبض على ٦ آخرين[٨].

ومن المعروف أن جميع الأطراف المتنازعة حول جزر سبراتلى – باستثناء بروناى – تحتفظ بقوات فى منطقة الجزر، هذا إلى جانب اتجاهها إلى التسلح وبناء قوات عسكرية حديثة للدفاع عن ما تسميه كل منها بحقوقها فى الجزر. وهو ما يعزز المخاوف من إمكانية وقوع اشتباكات مسلحة بين هذه الدول. ورغم أن هذه الاشتباكات المسلحة السابق الإشارة إليها تم احتواءها سريعاً إلا أن التوتر ظل يتجدد بين الدول المتنازعة من آن لآخر وإن لم يصل إلى حد الصدام المسلح مرة أخرى. ومثال ذلك ما حدث بين الصين وفيتنام فى عام ١٩٩٢ عندما وقعت الصين عقداً مع شركة "كريستون" الأمريكية للتنقيب عن النفط فى منطقة الجزر قبالة الساحل الجنوبى لفيتنام وهى المنطقة التى تزعم فيتنام أنها تقع داخل نطاقها الإقليمى. وقامت الصين فى ٤ يوليو ١٩٩٢ بدفع قوات لها فى المنطقة لتوفير الحماية للشركة الأمريكية خلال عمليات التنقيب فى تحرك كان الأول من نوعه منذ مارس ١٩٨٨. وهو ما اعتبرته فيتنام انتهاكاً لسيادتها على أراضيها. وقامت بتقديم احتجاج على الإجراء الصينى وطالبت الصين بسحب قواتها، وأكدت أن المنطقة التى ستقوم الشركة بالتنقيب فيها هى جزءاً من الجرف القارى الفيتنامى وقريبة من حقل بترول تمتلكه فيتنام وينتج أكثر من أربعة ملايين طن من النفط فى قاع البحر سنوياً[٩]. كما تجدد التوتر بين البلدين أيضا فى مارس ١٩٩٧ حين تقدمت الحكومة الفيتنامية بشكوى رسمية إلى الصين تطالبها بوقف عمليات التنقيب عن البترول التى تقوم بها السفن الصينية فى منطقة "كان تان" الخاضعة للسيادة الفيتنامية بالقرب من منطقة الجزر[١٠]. ومما لاشك فيه أن مثل هذه التوترات من الممكن أن تتطور إلى نزاع مسلح خاصة فى ظل احتفاظ الدولتين بقوات عسكرية فى منطقة الجزر.

ولا يقتصر التوتر على العلاقة بين الصين وفيتنام باعتبارهما الدولتان اللتان تدعيان سيادة كاملة على الجزر وإنما يمتد التوتر ليشمل العلاقة بين الأطراف الأخرى وهاتان الدولتان وفيما بينهم. ومن ذلك التوتر الذى حدث بين الصين والفلبين فى فبراير ١٩٩٥ إثر قيام الصين ببناء قاعدة جديدة لأسطولها فى جزيرة بإنجابيين التى تطلق عليها الفلبين أسم ميستشيف وتقع على بعد ١٣٥ ميل بحرى من الجزيرة الفلبينية بلاوان، وهى واحدة من بين ٨ جزر فى منطقة كالاين التى تدعى الفلبين السيادة عليها. مما أثار احتجاج الفلبين ودفع الرئيس الفلبينى إلى إصدار أمراً بتعزيز القوات العسكرية والبحرية فى الجزيرة، وتكثيف المهام الاستطلاعية للطيران الفلبينى فى المنطقة حيث اعتبرت ما قامت به الصين تهديداً أمنياً واقتصاديا لها، بل وتهديداً للسلام والاستقرار فى المنطقة

بأسرها[١١]. وفى مارس ١٩٩٥ قامت الفلبين بإزالة العلامات الإرشادية التى كانت الصين قد وضعتها، وقامت بمحاصرة قوارب الصيد الصينية ومنعها من مزاولة نشاطها فى المنطقة. الأمر الذى هدد بنشوب صدام مسلح بين البلدين لولا أنهما استطاعا احتواء الموقف. من ناحية أخرى، حدثت مواجهة بين تايوان وفيتنام إثر قيام القوات التايوانية فى ٢٥ مارس ١٩٩٥ بإطلاق النار على سفينة تجارية فيتنامية بالقرب من منطقة جزر تاينج التى يسيطر عليها الأسطول التايوانى وتسير فيها دوريات بحرية تايوانية وهو ما اعتبرته فيتنام انتهاك خطير لسيادتها على مجموعة جزر سبراتلى التى تدعى سيادة كاملة عليها[١٢].

كل هذا يعزز المخاوف من نشوب نزاع مسلح فى منطقة جزر سبراتلى ويطرح التساؤل حول إمكانية تدخل أطراف أخرى غير آسيوية فى النزاع إذا ما حدث. فمن المعروف أن هناك اتفاقية للدفاع المشترك موقعة بين الفلبين والولايات المتحدة عام ١٩٥١، تنص على تدخل كل طرف لحماية إقليم الطرف الآخر والجزر التى تقع تحت سيادته فى المحيط الهادى ضد أى تهديد. ورغم أن المعاهدة وقعت قبل أن تعلن الفلبين عن أى حقوق لها فى جزر سبراتلى حيث جاء ذلك فى عام ١٩٧٨، إلا أن الفلبين تسعى لكى تمتد الاتفاقية لتشمل جزر سبراتلى، وربما تكون المناورات المشتركة التى قامت بها القوات الفلبينية والأمريكية فى أغسطس ١٩٩٨ بالقرب من منطقة الجزر هى محاولة لتأكيد ذلك من جانب الفلبين. كما طلبت الفلبين من الولايات المتحدة حماية قواتها فى منطقة الجزر فى حالة تعرضها لأى هجوم من جانب الصين وذلك فى أعقاب احتلال الصين لميستشيف عام ١٩٩٥[١٣]. ولاشك أن تدخل أى طرف خارجى فى النزاع ولاسيما الولايات المتحدة من شأنه تعقيد الموقف وتصعيد الخلاف خاصة فى ظل التوتر فى العلاقات الصينية الأمريكية.

ورغم أن جميع الاطراف تؤكد رغبتها فى عدم تصعيد النزاع وضرورة التسوية السلمية له من خلال المحادثات والطرق الدبلوماسية، إلا أنها فشلت فى الوصول إلى اتفاق يحدد حقوق كل منها ويضع حداً لادعاءات الأطراف الأخرى. وذلك رغم المحاولات التى تمت فى هذا الإطار وكان من أبرزها ذلك الاجتماع الذى عقدته الدول الست المعنية بالجزر فى ٣١ مايو ١٩٩٣ فى مانيلا عاصمة الفلبين لبحث سبل تفادى المواجهة المسلحة بينها وقضية التنمية المشتركة للجزر وفرص قيام مشروعات مشتركة لاستغلال مواردها الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعى. إلا أن هذا الاجتماع لم يسفر

عن نتائج ملموسة حيث تم تأجيل بحث قضية السيادة على الجزر إلى مرحلة لاحقة، خاصة و أن الاجتماع عقد على مستوى الخبراء فقط حيث رفضت الصين عقد مؤتمر رسمى وهو الاقتراح الذى تقدمت به الفلبين، بدعوى أن هذا يؤدى إلى تدويل النزاع[١٤]. وفى عام ٢٠٠٠ وافقت الصين، عقب مباحثات عقدت على هامش اجتماع مجموعة الآسيان، على نظام غير رسمى لإجراءات بناء الثقة فى بحر الصين الجنوبى. إلا أن تسوية ما للنزاع لم يتم الوصول إليها.

## ثانياً: التوتر فى العلاقات وخلق مناخ غير ودى

تعتبر قضيتى النزاع حول جزر توكدو (تاكشيما)، وديايو (سينكاكيو) نموذجاً واضحاً لذلك نظرا لما تسببه من توتر فى العلاقات اليابانية الكورية واليابانية الصينية – على التوالى- من وقت لأخر ولكن دون أن يرقى الأمر الى حد التهديد بنشوب صدام مسلح. ويرجع ذلك إلى المصالح المشتركة والتفاهم الاستراتيجى القائم بين أطراف النزاع، وهو الأمر الذى يدفع الدول المتنازعة إلى غض الطرف عن الخلاف حول قضايا الجزر وتجميدها، والإبقاء عليه دون تصعيد يهدد المصالح المتبادلة بينها، وكذلك دون تسوية قد تدفع أحد الأطراف إلى تقديم تنازلات لا يمكن أن يقبل بها. وفيما يلى تفصيلاً لذلك.

### ١- حالة جزر توكدو

عادة ما يأتى التوتر بين اليابان وكوريا الجنوبية نتيجة للخلاف حول مناطق الصيد المحيطة بالجزيرة. ومن ذلك ما حدث فى أعقاب إعلان اليابان فى ديسمبر ١٩٩٥ عن عزمها التصديق على اتفاقية للأمم المتحدة بشأن قانون البحار تتمكن بمقتضاها من إقامة منطقة اقتصادية مساحتها ٢٠٠ ميل بالقرب من شواطئها المواجهة لكوريا. وقد أثار ذلك قلق كوريا البالغ لأن فى ذلك تدعيم لادعاءات اليابان بشأن جزيرة توكدو ومساساً بحقوقها في الصيد حولها. مما دفع كوريا إلى الإسراع بتشييد منشآت على الجزيرة تمهيداً لإقامة ميناء بحرى ومرسى للسفن وهو ما أثار احتجاج اليابان[١٥].

ورغم أن البلدين أقرا معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار فى مايو ١٩٩٦ إلا أنهما فشلا فى الوصول لمعاهدة جديدة تحدد مناطق الصيد فيما بينهما رغم أجراءهما عشر جولات من المفاوضات وذلك نتيجة الخلاف بشأن تحديد نطاق مناطق الصيد حول جزيرة توكدو[١٦]. وقد دفع هذا اليابان فى يناير ١٩٩٨ إلى التخلى من جانب واحد عن

معاهدة الصيد الموقعة بين البلدين عام ١٩٦٥ استجابة للضغوط الداخلية الشديدة من جانب الصيادين وبعض أعضاء البرلمان الذين اعتبروا كوريا المستفيد الأكبر من هذا الوضع القائم حيث يسمح لها بالصيد بالقرب من المياه الإقليمية اليابانية وداخل مناطق غنية بالأسماك[١٧].

من ناحية أخرى، يؤدى اتخاذ أيا من الطرفين لأى إجراء يمس السيادة على الجزر أو يعزز ادعاءاتها القانونية فى أحقيتها بالجزر إلى إثارة التوتر والخلاف بين البلدين. فعقب هدوء دام عدة سنوات تجدد التوتر بين البلدين فى ديسمبر ١٩٩٩ وذلك اثر قيام عدد من المواطنين اليابانيين بتسجيل عناوين منازلهم على الجزر المتنازع عليها. ورفضت اليابان الاحتجاج الذى تقدمت به كوريا ووصفت فيه ما قام به المواطنون اليابانيون بأنه انتهاك لحقوق السيادة على الجزر. وفى رد فعل قام حوالى ٥٨ مواطنا كوريا بتسجيل عناوينهم على الجزر[١٨]. إلا أنه من الملاحظ أن التوتر بين البلدين مهما تصاعدت حدته يظل تحت السيطرة ولا يرقى إلى حد التهديد بنشوب نزاع مسلح بين البلدين، بل أن اليابان أعلنت استبعادها اللجوء إلى القوة لتسوية النزاع الناشئ مع كوريا حول السيادة على الجزر[١٩]. كما يؤكد البلدان دوماً على أن أمر الجزر هو نزاع يخص الدولتين وأنهما لا تعتزمان طرح النزاع على محكمة العدل الدولية أو مطالبة أية دولة ثالثة بجهود وساطة لتسوية النزاع باعتباره أمر يخص البلدين.

ويمكن تفسير ذلك فى إطار المصالح المشتركة للبلدين والتفاهم حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالأمن القومى لكليهما، ومن أبرزها: المصالح الاقتصادية حيث تعتبر اليابان ثانى أكبر شريك تجارى لكوريا، ففى عام ١٩٩٧ بلغ حجم التبادل التجارى بينهما حوالى ٤٢,٦ مليار دولار[٢٠]. إلى جانب الاعتبارات الأمنية المتعلقة بالمصالح المشتركة للبلدين وضرورة التنسيق بينهما فى مواجهة كوريا الشمالية والتى يرى البلدان أنها تمثل تهديداً مشتركاً لكليهما خاصة فى ظل سعيها لتطوير قدراتها النووية والصاروخية. وقد كان حادث إطلاق كوريا الشمالية صاروخاً باتجاه بحر اليابان فى ٣١ أغسطس ١٩٩٨ مثالاً لهذا التهديد. ورغم تأكيد كوريا الشمالية على أن الصاروخ قد أطلق فى محاولة لوضع قمر صناعى فى مداره إلا أن اليابان وكوريا الجنوبية اعتبرت ذلك مؤشراً على قدرة كوريا الشمالية على تطوير صواريخ متوسطة وبعيدة المدى تجعل من الأراضى الكورية واليابانية فى متناولها بسهولة. وهو الأمر الذى أصبح معه من الضرورى التنسيق الأمنى بين البلدين خاصة وأن الطرفين تربطهما علاقات

أمنية وثيقة مع الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تعاونهما لتفيذ مشروع إقامة مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف فى كوريا الشمالية نظير تخليها عن برنامجها النووى[٢١]. كل هذا يجعل المناخ مهيأ لإحتواء التوتر بين البلدين والحيلولة دون تصعيده إلى نزاع مسلح. ولكن يظل عدم التسوية للنزاع مصدراً محتمل يهدد عدم الاستقرار.

**٢- حالة جزر دياو (سينكاكيو)**

تقدم حالة جزر دياو نموذجاً أخر للتوتر الذى يمكن أن تحدثه نزاعات الجزر دون أن يصل الأمر إلى حد المواجهة المسلحة. ففى عام ١٩٧٨ حدثت أزمة بين الصين واليابان عندما قام مجموعة من اليابانيين ذوى الاتجاه اليمينى بإنشاء منارة فى جزر دياو لإضفاء الشرعية على السيطرة اليابانية عليها مما أدى إلى إثارة الغضب والاحتجاج لدى الصينيين. إلا أن البلدين استطاعا احتواء الأمر سريعاً وقاما بتوقيع معاهدة سلام وصداقة بينهما فى أكتوبر ١٩٧٨، واتفقا على تنحية هذه القضية جانباً ومحاولة إيجاد تسوية لها فى المستقبل[٢٢]. إلا أن هذا لم يحل دون تصاعد التوتر مرة أخرى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٩٠ عندما قررت الحكومة اليابانية السماح بتجديد المنارة التى تم بناءها عام ١٩٧٨ فى الجزيرة مما أدى إلى احتجاج الصين رسمياً فى أكتوبر ١٩٩٠. إلا أن الاحتجاج الأكثر قوة من جانب الصين وتايوان جاء فى عام ١٩٩٦ عندما قامت مجموعة من أنصار الجناح اليمينى فى اليابان فى يوليو ١٩٩٦ بإنشاء منارة جديدة فى الجزيرة الشمالية من مجموعة الجزر. وعلى الرغم من أن المنارة تم تدميرها بالكامل نتيجة إعصار "التيفون" الاستوائى إلا أنهم أعادوا بناءها فى ٩ سبتمبر ١٩٩٦ مما أثار احتجاج الصينيون مجدداً.

ولا يقتصر التوتر على العلاقة بين الصين واليابان بل أنه امتد ليشمل العلاقة بين اليابان وتايوان أيضاً. ففى سبتمبر ١٩٨٩ منعت اليابان عدد من الزوارق التايوانية من العمل حول دياو مما أثار غضب تايوان. وإن لم تستطع الاحتجاج رسميا على ذلك لعدم وجود علاقات دبلوماسية مع اليابان[٢٣]. ولكن رغم ما تثيره هذه الأحداث من توتر فى العلاقات ما بين اليابان والصين، واليابان وتايوان من آن لأخر إلا أن هناك رغبة من الأطراف الثلاثة فى عدم تصعيد الخلاف، وعدم السماح بحدوث تدهور فى العلاقات الثنائية فيما بين اليابان والصين، واليابان وتايوان، وهناك شبه اتفاق على تنحية هذه القضية جانباً والبحث عن تسوية لها فى المستقبل. ويتضح هذا على وجه الخصوص بالنظر إلى العلاقات التجارية القوية التى تربط اليابان بكل من الصين وتايوان. فالصين

شريك تجارى أساسى لليابان، ويمثل التبادل التجارى بينهما (٦٠ بليون دولار) ما يزيد عن ٨,٢% من إجمالى تجارة اليابان مع العالم الخارجى. كما يعتبر التبادل التجارى مع اليابان دعامة للاقتصاد التايوانى.

## ثالثاً: الحيلولة دون تطبيع العلاقات وتطويرها (حالة جزر الكوريل)

فى هذه الحالة يسود الهدوء العلاقات بين البلدين، الا أنه يحوى فى طياته بذور التوتر والخلاف نتيجة عدم التسوية النهائية لقضية الجزر، كما يقف هذا حائلا دون تطبيع العلاقات وتطويرها على النحو الذى يحقق الاستقرار الكامل. فباستثناء بعض الأحداث المتفرقة التى قد تثير قدراً من التوتر ومنها احتجاج اليابان فى سبتمبر ١٩٩٢ بسبب قيام الحكومة المحلية لجزر الكوريل بتوقيع اتفاق مع شركة من هونج كونج لتأجير ٢٧٨ هيكتار من جزيرة شيكوتان لمدة ٥٠ عاماً لإقامة منتجع عليها انطلاقاً من أن هذه الأرض تضم مقابر لليابانيين الذين احتجزهم الاتحاد السوفيتي بعد عام ١٩٤٥ ولقوا حتفهم ويقدرون بحوالى ٦٥٠٠٠ شخص، ومن المعروف تمسك اليابانيين بالعادات الدينية لدفن الموتى وزيارتهم[٢٤]. وكذلك الخلاف من آن لأخر حول مناطق الصيد حول الجزر واحتجاز خفر السواحل الروس لسفن الصيد اليابانية بتهمة العمل بصورة غير قانونية قبالة السواحل الشرقية لروسيا[٢٥]. وذلك رغم الاتفاقية المنظمة لعملية الصيد والتى تم التوصل إليها فى عام ١٩٩٨، والتى سمحت للصيادين اليابانيين بالصيد فى المياه المحيطة بالجز، وإن كانت لم تتطرق إلى قضية السيادة على الجزر.

وإن كانت السمة الغالبة هى الهدوء فى العلاقات بين البلدين، فإن اتفاق الهدنة مازال هو الحاكم للعلاقات بينهما ومازالت حالة الحرب قائمة بين البلدين وستظل طالما لم يتم توقيع معاهدة سلام. وكان الرئيس الروسى السابق يلتسين قد أتفق مع رئيس الوزراء اليابانى فى نوفمبر ١٩٩٧ على ابرام معاهدة سلام تنهى حالة الحرب بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ إلا أن هذا لم يتحقق. ويأتى ذلك نتيجة تباعد مواقف البلدين وعدم رغبة – أو قدرة – الطرفين على تقديم تنازلات تمكن من الوصول إلى نقطة ما وسط. فعقب انهيار الاتحاد السوفيتى حاولت اليابان استغلال الظروف التى أحاطت بالانهيار من ناحية وحاجة روسيا للمساعدات والقروض لتجاوز أزمتها الاقتصادية الطاحنة آنذاك من ناحية أخرى، وزادت من ضغوطها لإعادة جزر الكوريل للسيادة اليابانية. وزاد من تفاؤل اليابان المرونة التى أبداها الرئيس الروسى السابق بوريس يلتسين تجاه قضية الجزر وذلك عقب

انهيار الاتحاد السوفيتى مباشرة. إلا أنه سرعان ما عدل يلتسين عن موقفه نتيجة الانتقادات الشديدة التى وجهت إليه من جانب البرلمان والقوى السياسية الأخرى[٢٦]. ففى أبريل ١٩٩٨ وخلال قمة "كاونا" قدم رئيس الوزراء اليابانى اقتراحاً يقضى بعدم التطرق لموضوع السيادة على الجزر والتركيز على إعادة ترسيم الحدود بين البلدين مع استمرار الإدارة الروسية للجزر لفترة انتقالية. إلا أن الرئيس الروسى تقدم خلال لقائه برئيس الوزراء اليابانى فى نوفمبر ١٩٩٨ باقتراح أخر يقضى بالفصل بين مسألتى التوقيع على معاهدة سلام وتسوية موضوع الجزر الأربعة[٢٧].

ورغم وجود رغبة روسية فى تطوير العلاقات مع اليابان الا أنها تبرز تشدداً واضحاً تجاه قضية الجزر وترفض إعادتها لليابان تماماً، وتصر على فصل قضية الجزر عن تطوير وتطبيع العلاقات بين البلدين، ويمكن تفسير ذلك بالنظر الى عدة اعتبارات: أولها، يتعلق بمصالح روسيا الاستراتيجية والحيوية فى هذه الجزر. ثانيها، أن تقديم أى تنازلات لليابان بشأن الجزر سوف يفتح الباب لدعاوى اقليمية أخرى داخل روسيا، وهو أمر بالغ الخطورة فى دولة فيدرالية متعددة القوميات والأديان مثل روسيا. ثالثها، أن السيطرة على الجزر عنصر أساسى للدفاع الإستراتيجي فى الشرق الأقصى كما أن سحب القوات الروسية من الجزر يقوض قدرات روسيا الدفاعية فى المنطقة.

فى إطار هذه العوامل ونظراً لحساسية وأهمية قضية الجزر بالنسبة لروسيا فإن كل ما أتفق الطرفان عليه هو استمرار عملية التفاوض وذلك خلال زيارة الرئيس بوتين لطوكيو فى سبتمبر ٢٠٠٠، كما اقترح بوتين النظر فى إجراءات وسيطة بين استمرار الوضع الراهن والتوصل إلى معاهدة سلام والتى تبدو بعيدة المنال، وذلك بإبرام معاهدة صداقة وأخوة لا تنهى الصراع تماما، مع الاستمرار فى التفاوض حول التسوية النهائية للنزاع، وتبنى إجراءات جديدة لتسريع المفاوضات وتحديث ملف الوثائق الخاصة بالمفاوضات بين الجانبين والصادر عام ١٩٩٢ بما يسمح بإضافة الوثائق التى تم التوقيع عليها بعد هذا التاريخ. وتعهد الجانب الروسى ببذل الجهد على الصعيد الإعلامى للتعريف بأهمية التوصل إلى معاهدة سلام مع اليابان وذلك للتخفيف من حدة معارضة الرأى العام للتنازل عن الجزر وتهيأته لقبول تسوية ما للقضية.

وتظل قضية النزاع حول جزر الكوريل حجر العثرة التى تعوق تطوير العلاقات بين البلدين خاصة على الصعيد الاقتصادى، ويبرز ذلك بالنظر إلى عدة اعتبارات: أولها، إن اتفاقيات التعاون الاقتصادى بين البلدين ومنها تلك الموقعة عام ١٩٩٧ والمعروفة بأسم

خطة يلتسين-هاشيموتو لدعم الاقتصاد الروسى، واتفاقية حماية وتشجيع الاستثمار الموقعة فى ١٢ نوفمبر ١٩٩٨ لتشجيع الاستثمارات اليابانية فى روسيا ما زالت فى إطار النوايا أكثر منها محلاً للتنفيذ. ثانيها، إن حجم التبادل التجارى بين البلدين ما زال أقل مما تتيحه إمكانيات التعاون بينهما بل إنه شهد انخفاضاً ملحوظاً منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين رغم الانفتاح الذى شهده الاقتصاد الروسى وزيادة حجم الصادرات للسوق الروسية، ورغم أن التبادل التجارى بين اليابان والعالم الخارجى زاد على نحو ملحوظ. ففى عام ١٩٩٩ كان حجم التبادل التجارى بين اليابان وروسيا ٤,٢٤ بليون دولار، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتبادل التجارى بين اليابان والصين - على سبيل المثال- والذى قدر فى نفس العام بحوالى ٦٠ بليون دولار. ثالثها، إن حجم الاستثمارات اليابانية فى روسيا مازال ضئيل جداً. ففى عام ١٩٩٩ قدر إجمالي الاستثمار اليابانى فى روسيا بـ ١٥٢ مليون دولار، وهو رقم ضئيل إذا قورن بإجمالي الاستثمارات الأجنبية فى روسيا (١٢,٧٦ بليون دولار)، واستثمارات دول أخرى مثل الولايات المتحدة (٤,٥٤ بليون دولار، ٣٥,٦%)[٢٨]. ولاشك أن الانفراجة التى يمكن أن تحدثها تسوية قضية الجزر سوف يعطى دفعة قوية للعلاقات السياسية ومن ثم التعاون الاقتصادى بين البلدين مما يعزز الاستقرار والأمن فى منطقة شمال شرقى آسيا.

## خاتمة

يتضح مما سبق أن النزاعات حول الجزر تتركز فى منطقة شرقى آسيا شمالها وجنوبها شرقى آسيا. أن غالبية أطرافها قوى إقليمية كبرى بالمعيار الديمجرافى و/ أو العسكرى وهو ما يزيد من أهمية وخطورة هذه النزاعات. أن لهذه النزاعات آثار وانعكاسات عدة على الأمن الآسيوى تتدرج من حيث حدتها وقدرتها على تهديد الأمن في المنطقة، من التهديد بنشوب نزاع مسلح، وذلك في حالات محدودة. إلى إشاعة التوتر فى العلاقات، وهو النمط الغالب. ولا يقل خطورة عن سابقه باعتباره يخلق المناخ المواتى لتصعيد النزاع إلى حد النزاع المسلح. إلى إعاقة التعاون وتطوير العلاقات وهى أقل الأنماط حدة وتهديداً للأمن. أن هناك شبه اتفاق بين الدول المتنازعة على عدم تصعيد النزاع و ضرورة التسوية السليمة له وإن لم يتم إحراز تقدم ملموس فى هذا الشأن على النحو الذى سبق بيانه تفصيلاً. أن هناك رفض عام لتدخل أطراف غير آسيوية فى هذه النزاعات وقصرها على الأطراف المعنية.

## الهوامش

(١) Adomeit, Hannes, " Russia as a Great Power in World Affairs: Images and Reality ", International Affairs, Vol. 71, No. 1, (1995), p. 46.

(٢) Hee Kwon Park & Jong – In Bae, "Korea's Territorial Sovereignty Over Tokdo", Korea Observer, Vol. XXIX, No. 1, Spring 1998, PP. 121-122.

(٣) الأهرام ، ١٩٩٦/٢/٢.

(٤) File:///A/Diaoyo Islands Dispute: htm.

(٥) "History Proves Diaoyo Islands are China's Territory ", Bejing Review, Sept. 22-29, 1996, P. 10.

(٦) File://A: CIA -- The World Fact Book -- Spratly Islands, htm.

(٧) Frank Ching, "Paracels Islands Dispute", Far Eastern Economic Review, Feb. 10, 1994.

(٨) Ibid.

(٩) الرياض، ١٩٩٢/٧/٢٢.

(١٠) الأهرام، ١٩٩٧/٣/١٧.

(١١) الأهرام، ١٩٩٥/٢/١٦.

(١٢) الأهرام، ١٩٩٥/٤/٥.

(١٣) Business World, 6 August, Manila, 1998.

(١٤) الأهرام، ١٩٩٣/٥/٣١.

(١٥) الأهرام، ١٩٩٧/١١/١٨.

(١٦) الأهرام، ١٩٩٨/١١/٢٦.

(١٧) الأهرام، ١٩٩٨/١/٢٤.

(١٨) الأهرام، ١٩٩٩/١/٢٧.

(١٩) الأهرام، ١٩٩٦/٢/٤.

(٢٠) الأهرام، ١٩٩٨/١٠/١٨.

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) Tretiak Daniel, " Sino – Japanese Treaty of 1978: The Senkaku Incident Prelude ", Asian Survey, Vol. 18, No. 12, December 1978, PP. 1235-1249.

(٢٣) File: ///A/Diaoyo Islands Dispute: htm.

(٢٤) الأهرام، ١٩٩٢/٩/١٧.

(٢٥) الأهرام، ٢٠٠٠/١/١٢.

(٢٦) Blank, Stephen, " The New Russia in the New Asia ", International Journal, No. XLIX, (Autumn 1994), PP. 876-877.

(٢٧) Beijing Review, May 15, 2000, PP. 8-9.

(٢٨) NIRA, vol.14, no.2, 2001, pp.50-53.